

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥
١٠٥٣ ٢٠٠٨-٢٥٣٥

وبالنسبة للسبب الأول فإن الخصومة متوفرة في هذه الدعوى ذلك أن المطالبة استندت إلى أحكام قانون الطيران المدني رقم [٥٠] لسنة ١٩٨٥ استناداً إليه أنشأت سلطة الطيران المدني حقوق الارتفاق الجوية على قطع الأراضي موضوع الدعوى . والمدعي هو مالك لهذه الأرض ومن حقه مطالبة الجهة التي منعتة من استعمال أرضه وفقاً لأحكام القانون أن يطالبها بالتعويض العادل عن الأضرار التي لحقت به مما يتعين معه رد هذا السبب.

وبالنسبة للسبب السادس من أن الجواز التشريعي ينافي الضمان نجد أن المسادة [٨٣] من قانون سلطة الطيران المدني رقم [٥٠] لسنة ١٩٨٥ قد رتب للمتضرر من حقوق الارتفاق الجوية الحق بالمطالبة بالتعويض العادل عما لحق بأرضه من ضرر وذلك فإنه لا مجال لتطبيق أحكام المادة [٦١] من القانون المدني مما يستوجب رد هذا السبب .

وبالنسبة لما جاء بالسبب الخامس والمتعلق بعدم أعمال نص المادة [٢٧٢] من القانون المدني .

فضلاً عن أن المميز لم يتقدم بطلب مستقل وفقاً لنص المادة [١٠٩] من قانون أصول المحاكمات المدنية ، فلا محل في هذه الدعوى من تطبيق القواعد العامة المتعلقة بالفعل الضار لأن مصدر الحق هنا هو قانون الطيران المدني رقم [٥٠] لسنة ١٩٨٥ ، مما يتعين معه رد هذا السبب .

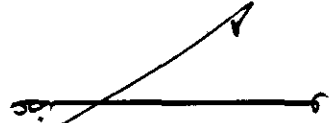
وبالنسبة لباقي الأسباب والمتعلقة بالخبرة نجد ومن الرجوع إلى القانون رقم [٥٠] لسنة ١٩٨٥ والذي نشأت بموجبه حقوق الارتفاق الجوية وأجاز لأصحاب هذه الحقوق المطالبة بالتعويض العادل عما لحق بأرضهم من أضرار لم يحدد الأسس الواجب اتباعها لتقدير هذه الأضرار ولذلك تعتمد الأسس الواردة في المادة [٢/١٠] من قانون الاستملاك رقم [١٢] لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته هي الواجب الأخذ بها عند تقدير هذا التعويض ولذلك فإن التاريخ الواجب اعتماده لتقدير التعويض كما جاء في الجريدة الرسمية رقم [٣٦٦٠] تاريخ ٨٩/١٠/٢٥ هو تاريخ ١٩٨٩/١١/٩ (أي بعد مرور خمسة عشر يوماً) على نشر قرار مجلس التنظيم الأعلى في الجريدة الرسمية وليس كما ذهبت محكمة الموضوع من تقدير

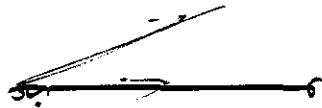


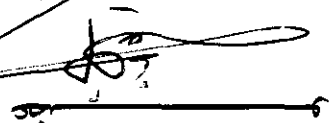
١٠٥٣


١٠٥٣











٢٠٠٨/٧/١٠/٧٨٧ ق الم ا ١٤٢٩ سنة ٧٨ ج ١٠٥٣ صدر بتاريخ

١٠٥٣. اعلانه ما ذكره وفقه

الامر الصادر الى اعادة الطعن القرار بقضي

الامر الصادر عن محكمة

على اعادة الطعن الى المحكمة

١٠٥٣. اعلانه ما ذكره وفقه

الامر الصادر الى اعادة الطعن القرار بقضي